



الوقائع الفلسطينية

الجريدة الرسمية لقطاع غزة

١٥ يونيو ١٩٥٤

٨٦٩ - العدد الخامس والثلاثون

(أمر رقم - ٣٠٣)

الأمير الای عبدالله رفعت الحاكم الإداری العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات
المصرية بفلسطين .

بمقتضى المرسوم الجمهورى الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالأمر رقم (١٥٤) الصادر من وزير الحربية
بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤

(قرر ما هو آت)

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون حقوق العائلة)

الكتاب الأول (فى النكاح)

الباب الأول - الفصل الأول

« فى الخطبة »

مادة ٢ - لا ینعقد النكاح بالخطبة ولا بالوعد .

مادة ٣ — إذا امتنع أحد الزوجين أو توفي بعد الرضاء بالزواج فإن كان ما أعطاه الخاطب من أصل المهر موجوداً يجوز استرداده عينا . وإن كان قد تلف يجوز استرداده بدلا . أما الأشياء التي أعطها أحدهما للآخر على طريق الهدية فتجربى عليها أحكام الهبة .

مادة ٤ — حكم المادة الثالثة جارٍ بحق الجهاز (دراخومة) الذي يعطيه غير المسلمين .

الفصل الثاني

« في أهلية النكاح »

مادة ٥ — يشترط في أهلية النكاح أن يكون سن الخاطب ثمانى عشرة سنة فأكثر . و سن المخطوبة سبع عشرة سنة فأكثر .

مادة ٦ — إذا ادعى المراهق الذى لم يتم الثامنة عشرة من عمره البلوغ فللقاضى أن يأذن له بالزواج إذا كانت هيئته محتملة .

مادة ٧ — إذا ادعت المراهقة التى لم تتم السابعة عشرة من عمرها البلوغ فللقاضى أن يأذن لها بالزواج إذا كانت هيئتها محتملة ووليها أذن بذلك

مادة ٨ — لا يجوز لأحد أن يزوج الصغير الذى لم يتم الثانية عشرة من عمره ولا الصغيرة التى لم تتم التاسعة من عمرها .

مادة ٩ — إذا راجعت الكبيرة التى أنتمت السابعة عشرة سنة القاضى بقصد الزواج بشخص يخبر القاضى وليها بذلك فإذا لم يعترض الولى أو كان اعترضه غير وارد يأذن لها بالزواج .

مادة ١٠ — لا يجوز نكاح المجنون والمجنونة ما لم يكن ثمة ضرورة فإذا وجدت ضرورة لذلك يعقد نكاحهما من قبل وليها .

مادة ١١ — الولى فى النكاح هو العصبية بنفسه على الترتيب . فإذا لم تكن انتقلت الولاية للقاضى .

مادة ١٢ - يشترط في أهلية الولي للنكاح أن يكون مكلفا ، فلا ولاية للمجنون والمعتوه على أحد أصلا .

الباب الثاني - في الممنوع نكاحهم

مادة ١٣ - لا يجوز زواج منكوحة آخر ولا معتدته .

مادة ١٤ - من كان له أربع زوجات منكوحات أو معتدات فلا يجوز زواجه بامرأة أخرى .

مادة ١٥ - ليس لمن طلق زوجته ثلاثا أن يتزوج بها ما دامت البينونة الكبرى قائمة .

مادة ١٦ - لا يجوز الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع ويعلم ذلك بأن تكونا بحيث لو فرضت أي واحدة منهما ذكرا لم يجز نكاحها الأخرى كالأختين مثلا ، أما لو كانتا بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكرا لم يجز نكاحها ، ولو فرضت الثانية ذكرا أجاز نكاحها الأخرى كالبدت وزوجة الأب فهاتان يجوز الجمع بينهما .

مادة ١٧ - لا يجوز تزوج الرجل بامرأة هي ذات رحم محرم منه . والنساء في ذلك على أربعة أصناف : الأول والدة الرجل وجداته ، والثاني بناته وحفيداته ، والثالث أخواته وبنات أخواته وإخوته وحفيداتهن مطلقا ، والرابع عماته وخالاته مطلقا .

مادة ١٨ - كما لا يجوز على التأييد تزوج الرجل بامرأة ذات رحم محرم منه ، كما هو مبين في المادة السابقة . لا يجوز على التأييد أيضا تزوجه امرأة بينه وبينها قرابة رضاع .

مادة ١٩ - يحرم على التأييد تزوج الرجل امرأة بينه وبينها مصاهرة ، وهذه النساء على أربعة أصناف : الأول زوجات أولاد الرجل وأحفاده ، والثاني والدة زوجته وجداتها مطلقا ، والثالث زوجات أب الرجل وزوجات أجداده ، والرابع ربائبه أي بنات زوجته وبنات أولاد زوجته وأحفاد زوجته ويشترط في الصنف الرابع الدخول بالزوجة والدخول بالعقد الفاسد بوجوب حرمة المصاهرة .

الباب الثالث - الفصل الأول « في عقد النكاح »

مادة ٢٠ - يشترط في صحة النكاح حضور شاهدين مكلفين، وتجاوز شهادة أصول الخطاب والخطوبة وفروعهما على العقد .

مادة ٢١ - يعقد النكاح بالإيجاب وقبول من الزوجين أو وكيلهما في مجلس العقد .

مادة ٢٢ - يكون الإيجاب والقبول في النكاح بألفاظ صريحة كالإناكاح والتزويج .

مادة ٢٣ - يحضر أثناء العقد القاضي الموجود في محل إقامة أحد الزوجين أو نائبه الذي يؤذن له بورقة إذن مخصوصة وينظم القاضي أو نائبه ورقة العقد ويسجلها .

مادة ٢٤ - إذا اشترطت الخطوبة على خاطبها أن لا يتزوج عليها وإذا تزوج كانت هي أو ضررتها طالقا صحح العقد وكان الشرط معتبرا فتطلق المرأة المشروط طلاقها .

الفصل الثاني - في الكفاءة

مادة ٢٥ - يشترط في لزوم النكاح أن يكون الرجل كفاً للمرأة في المال والحرفة وما مائل ذلك من الأحوال فالكفاءة في المال هي أن يكون الزوج قادراً على إعطاء المهر المعجل وتدارك نفقة الزوجة والكفاءة في الحرفة هي أن تكون التجارة أو العمل الذي يمارسه الزوج متقاربا في الشرف مع تجارة أو لياح الزوجة وأعمالهم المعاشية .

مادة ٢٦ - تراعى الكفاءة أثناء العقد . فإذا زالت بعده فلا تنصرف في النكاح .

مادة ٢٧ - إذا أنكرت الكبيرة أن يكون لها ولي وزوجت نفسها من آخر ينظر . فإن كانت قد زوجت نفسها من كفو لزم العقد ولو كان بمهر دون مهر المثل . وإن كانت زوجت نفسها من غير كفو فللولي مراجعة القاضي وفسخ النكاح .

مادة ٢٨ - إذا زوج الولي الكبيرة برضاها لرجل لا يعلمان كلاهما كفاءته ثم تبين أنه غير كفو فلا يبقى لأحد منهما حق الاعتراض ، أما إذا اشترطت الكفاءة حين العقد أو أخبر الزوج أنه كفو ثم تبين أنه غير كفو فلكل منهما مراجعة القاضي وفسخ النكاح .

مادة ٢٩ — رضاه أحد الأولياء المتساويين في الدرجة يسقط حق اعتراض الآخرين كذلك رضاه الولي البعيد عند غياب الولي الأقرب يسقط حق اعتراضه .

مادة ٣٠ — للقاضي فسخ النكاح بسبب عدم الكفاءة قبل ظهور الحمل لا بعده ورضاه الولي صراحة أو دلالة يسقط حق الفسخ .

الباب الرابع — في فساد النكاح وبطلانه

مادة ٣١ — إذا كان أحد الطرفين غير حائز على شرائط الأهلية حين العقد يكون النكاح فاسداً إلا ما استثنى في المادة (٤٥) .

مادة ٣٢ — إذا كانت إحدى المرأتين الممنوع الجمع بينهما بمقتضى المادة السادسة عشرة في عصمة أحد فلا يجوز له نكاح أختها ويكون نكاحه لها فاسداً .

مادة ٣٣ — نكاح إحدى النساء المبينة حرمة نكاحهن في المواد (١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩) فاسد .

مادة ٣٤ — نكاح المتعة والنكاح المؤقت فاسد .

مادة ٣٥ — النكاح الذي يعقد بلا شهود فاسد .

مادة ٣٦ — النكاح الواقع بالإكراه فاسد .

مادة ٣٧ — تزوج غير المسلم بالمسلمة باطل .

الباب الخامس — في أحكام النكاح

مادة ٣٨ — يلزم للزوجة على الزوج المهر والنفقة بمجرد انعقاد النكاح عقداً صحيحاً ويثبت بينهما حق التوارث .

مادة ٣٩ — يجبر الزوج على تهئية مسكن شرعى مع جميع لوازمه لزوجته في المحل الذي يختاره .

مادة ٤٠ ع — تجبر الزوجة بعد قبض المهر المعجل على الإقامة في دار زوجها التي هي مسكن شرعي والسفر معه إن أراد السفر إلى بلدة أخرى إذا لم يكن ثمة مانع . وعلى الزوج أن يحسن المعاشرة مع زوجته وعلى المرأة أن تطيع زوجها في الأمور المباحة .

مادة ٤١ ع — ليس للزوج أن يسكن أهله وأقاربه بدون رضا زوجته في المسكن الذي هيأه لها إلا ولده غير المميز كما ليس للزوجة أن تسكن معها أولادها وأقاربها بدون رضا زوجها .

مادة ٤٢ ع — على الرجل الذي له أكثر من زوجة واحدة أن يعدل ويساوى بينهن .

مادة ٤٣ ع — النكاح الباطل على الإطلاق سواء أوقع دخول أو لم يقع ، والنكاح الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يفيدان حكماً أصلاً ، وعلى ذلك لا تثبت بين الزوجين أحكام النكاح الصحيح كالنفقة والمهر والنسب والعدة والإرث وحرمة المصاهرة .

مادة ٤٤ ع — إذا وقع في النكاح الفاسد دخول يلزم فيه المهر والعدة ويثبت النسب وحرمة المصاهرة فقط ، ولا تلزم الأحكام كالنفقة والإرث .

مادة ٤٥ ع — بقاء الزوجين على الزوجية في النكاح الباطل والفاسد ممنوع ، فإذا لم يتفرقا ، يفرق القاضي بينهما عند المحاكمة ما لم يكن سبب الفساد فقدان أهلية السن أو عدم إذن القاضي ، واتصل النكاح بحمل مستبين أو ولادة ، فلا يفرق بينهما ، ويكون النكاح صحيحاً بحكم القاضي .

الباب السادس — الفصل الأول

« في المهر »

مادة ٤٦ ع — المهر — مهرا — مهر مسمى وهو الذي يسميه الطرفان قليلاً كان أو كثيراً ، ومهر المثل : وهو مهر أمثال الزوجة وأقرانها من أسرة أبيها وإذا لم توجد لها أمثال من قبل أبيها ، فمهر أمثالها وأقرانها من أهالي بلدها .

مادة ٤٧ — يجوز تعجيل المهر المسمى وتأجيله كلا أو بعضاً .

مادة ٤٨ — إذا عيئت مدة المهر المؤجل، فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الأجل ولو وقع الطلاق . أما إذا توفي الزوج فيسقط الأجل . وإذا لم يكن الأجل معيناً . مُعدّ مؤجل إلى وقوع الطلاق أو وفاة أحد الزوجين .

مادة ٤٩ — إذا سمى مهر في العقد الصحيح لزم أدائه كاملاً بوفاة أحد الزوجين أو بالطلاق بعد الخلوة الصحيحة أما إذا وقع الطلاق قبل الخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى . وإذا وقع الافتراق من قبل الزوجة، كما لو طلب الولي التفريق بسبب عدم الكفاة ، يسقط المهر كله .

مادة ٥٠ — إذا لم يسم المهر في العقد الصحيح أو سمى ، وكانت هذه التسمية فاسدة يلزم مهر المثل بوفاة أحد الزوجين أو بوقوع الطلاق بعد الخلوة الصحيحة . أما إذا وقع الطلاق قبل الخلوة الصحيحة تلزم المتعة . والمتعة تعين بحسب العرف والعادة على شرط أن لا تتجاوز نصف المهر .

مادة ٥١ — إذا وقع الافتراق بعد الدخول في العقد الفاسد ينظر فإن كان المهر قد سمى يلزم الأقل من مهرى المسمى والمثل، وإن كان المهر لم يسم أو كان سمى فاسداً يلزم مهر المثل بالغا ما بلغ . أما إذا وقع الافتراق قبل الدخول فلا يلزم المهر أصلاً .

مادة ٥٢ — إذا وقع خلاف في تسمية المهر ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل . ولكن إذا كان الذي ادعى التسمية هي الزوجة، فالمهر لا يتجاوز المقدار الذي ادعته . وأما إذا كان المدعى هو الزوج فالمهر لا يكون دون المقدار الذي ادعاه .

مادة ٥٣ — إذا اختلف في مقدار المهر المسمى وادعى الزوج مقدراً متعارضاً في المهر فالقول قوله .

مادة ٥٤ — إذا تزوج أحد في مرض موته ينظر . فإذا كان المهر المسمى مساوياً لمهر مثل الزوجة تأخذ الزوجة من تركته الزوج وإن كان زانداً عليه فيجوز في الزيادة حكم الوصية .

مادة ٥٥ — المهر هو مال الزوجة فلا يجبر على عمل الجهاز منه .

مادة ٥٦ — لا يجوز لأبوي الزوجة أو أحد أقاربها أن يأخذ من الزوج دراهم أو أى شيء كان لقاء تزويجها أو تسليمها .

الفصل الثاني

مادة ٥٧ — النفقة تكون لازمة الأداء بالقدر الذي تراضى عليه الزوجان أو بحكم القاضى، ويجوز زيادتها ونقصها بتغيير الأسعار أو بتبدل حال الزوج يسراً أو عسراً مهما كانت حال الزوجة .

مادة ٥٨ — النفقة تكون معجلة بالتمجيل ، وإذا حدث وفاة أو طلاق بعد أن استوفتها الزوجة وكانت موجودة في يدها عينا ، فلا يجوز استردادها .

مادة ٥٩ — إذا امتنع الزوج الحاضر عن الإنفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة ، فيقدر القاضى لها نفقة على حسب حال الزوج اعتباراً من يوم الطلب ويأمر بدفعها سلفاً للأيام التي يعينها .

مادة ٦٠ — المدة التي تمر قبل طلبها تقدير نفقة لها تكون نفقتها ساقطة .

مادة ٦١ — إذا عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة يقدر القاضى لها نفقة اعتباراً من يوم الطلب على أن تكون ديناً في ذمته ويأذن الزوجة أن تستدين على حساب الزوج .

مادة ٦٢ — إذا تغيب الزوج وترك زوجته بلا نفقة أو سافر إلى محل بعيد أو قريب أو فقد يقدر القاضى نفقة اعتباراً من يوم الطلب بناء على البينة

التي تقيمها الزوجة على قيام الزوجية بينهما، وبعد أن يخلفها اليمين على أن زوجها لم يترك لها نفقة وعلى أنها الآن ليست ناشزة ولا مطلقة انقضت عدتها .

مادة ٦٣ — في الأحوال التي يؤذن فيها من قبل القاضى للزوجة المعسرة بالاستدانة بمقتضى المواد السابقة يلزم على من يكلف بنفقتها فيما لو فرضت غير ذات زوج أن يقرضها عند الطلب ويكون له في المستقبل حق الرجوع على الزوج فقط . أما إذا كانت الزوجة استدان من أجنبي فللدائن الخيار إن شاء طالب الزوجة وإن شاء طالب الزوج .

مادة ٦٤ — إذا كان للزوج الغائب مال في يد آخر أو في ذمته وأقر المستودع أو المدين بوجود مال الزوج في يده أو ذمته وأقر بالزوجية أيضاً أو أثبتت الزوجة ذلك بالبينة عند إنكاره يقرر القاضى لها نفقة اعتباراً من يوم الطلب على أن تعطي من ذلك المال أو من ثمنه وذلك بعد أن يخلفها اليمين على أن الزوج لم يترك لها نفقة وأنها ليست ناشزة ولا مطلقة منقضية العدة وبأخذ القاضى على الزوجة كفيلاً بالنفقة التي تفرض لها .

مادة ٦٥ — المقدار المستحق من النفقة التي قدرت بالقضاء أو الرضاء لا يسقط بالطلاق أو ب وفاة أحد الزوجين . أما المقدار الذي لم يستدن بأمر القاضى فيسقط بالنشوز .

مادة ٦٦ — إذا نشزت الزوجة وتركت دار زوجها وذهبت أو كانت الدار لها فمنعت زوجها من الدخول قبل أن تطلب نقلها إلى دار أخرى تسقط النفقة مدة هذا النشوز .

الكتاب الثاني

في الافتراق

الباب الأول — الفصل الثاني

« أحكام عامة »

- مادة ٦٧ — يكون الزوج أهلا للطلاق إذا كان مكلفا .
- مادة ٦٨ — محل الطلاق هو المرأة المعقود عليها بنكاح صحيح أو المعتدة وأما الزوجة التي فسخ نكاحها فليست محلا للطلاق ولو في عدتها .
- مادة ٦٩ — لا يقع طلاق السكران والمكره .
- مادة ٧٠ — تعليق الطلاق بالشرط صحيح ما لم يقصد به الحمل على فعل شيء أو تركه .
- مادة ٧١ — إضافة الطلاق إلى الزمان المستقبل صحيحة .
- مادة ٧٢ — يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات .
- مادة ٧٣ — يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة وإن لم ينوه .
- مادة ٧٤ — الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة .
- مادة ٧٥ — كنايات الطلاق وهي ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية .
- مادة ٧٦ — كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال ومانص على كونه بائنا في هذا القانون .
- مادة ٧٧ — على الزوج الذي يطلق زوجته أن يعلم القاضى بذلك .

الفصل الثاني

«في الطلاق»

مادة ٧٨ — الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق الرجوع إلى زوجته أثناء العدة قولاً أو فعلاً وهذا الحق لا يسقط بالإسقاط .

مادة ٧٩ — إذا راجع الزوج أثناء العدة يكون قد أبقى النكاح الذي لم يزل موجوداً ، ولا يتوقف رجوعه على رضا الزوجة ولا يلزمه مهر جديد .

مادة ٨٠ — الرجوع المعلق على الشرط والمضاف لزمان مستقبل غير صحيح .

مادة ٨١ الرجوع بعد الطلاق الرجعي الأول صحيح . كما هو صحيح بعد الطلاق الرجعي الثاني . أما الطلاق المكمل للثلاث فتحصل به البيونة الكبرى .

مادة ٨٢ -- الطلاق البائن يزيل الزوجية في الحال . والطلاق البائن المذكور سواء كان بطلقة أو طلقين لا يمنع تجديد النكاح . أما بعد الثلاث طلاقات فتحصل به البيونة الكبرى .

مادة ٨٣ — البيونة الكبرى تزول بتزويج الزوجة بعد انقضاء عدتها زوجها آخر . لا بقصد التحليل وتحمل للأول بعد مدافعتها من الثاني بشرط الدحول ومرور العدة .

الفصل الثالث

في التفريق بحكم القاضى

مادة ٨٤ — المرأة الخالية من كل عيب يحول دون الدخول إذا اطاعت على أن في زوجها علة تحول دون الدخول . لها أن تراجع القاضى وتطلب تفريقها من ذلك الزوج . أما طلب المرأة التي فيها عيب من هذه العيوب فلا يسمع . كذلك ليس للزوجة التي دخل بها حق الخيار بسبب العيب الحادث من هذا القبيل .

مادة ٨٥ — الزوجة التي تطلع قبل عقد النكاح على عيب بزوجها يمنع من الدخول عند العنة أو التي ترضي بعد النكاح بالعيب الموجود مهما كان يسقط حق خيارها . أما الإطلاع قبل النكاح على العنة فلا يسقط حق الخيار .

مادة ٨٦ — إذا راجعت الزوجة القاضى كما هو محرر في المادتين السابقتين ينظر . فان كانت العلة غير قابلة للزوال يحكم بالتفريق بينهما في الحال، وإن كانت قابلة للزوال يمهل الزوج سنة . اعتباراً من زمان الواقعة أو من وقت برء الزوج إن كان مريضاً . وإذا مرض أحد الزوجين أثناء الأجل مدة قليلة كانت أو كثيرة بصورة تمنع من الدخول أو غابت الزوجة . فالمدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الأجل . لكن غيبة الزوج وأيام حيض الزوجة تحسب . فإذا لم تندفع العلة في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضى بالتفريق . فإذا ادعى الزوج في بدء الواقعة أو في ختامها التقرب . ينظر فان كانت الزوجة ثيباً ، فالقول قول الزوج مع اليمين . وإن كانت بكرأ فالقول قولها بلا يمين .

مادة ٨٧ — إذا اطلعت الزوجة بعد النكاح على وجود علة في الزوج من العمل التي لا يمكن المقام معها بلا ضرر أو حدثت به أخيراً مثل هذه العلة فللزوجة أن تراجع القاضى وتطلب فسخ نكاحها منه . فان كان يرجى زوال تلك العلة يؤجل القاضى الفسخ سنة واحدة ، فإذا لم تزل العلة في خلال هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضى بالفسخ . أما وجود عيب كالعمى والعرج في الزوج فلا يوجب التفريق .

مادة ٨٨ — إذا جن الزوج بعد عقد النكاح وراجعت الزوجة القاضى طالبة تفريقها يؤجل القاضى التفريق لمدة سنة . فإذا لم تزل اللجنة في هذه المدة وكانت الزوجة مصرة يحكم القاضى بالتفريق .

مادة ٨٩ — الفرقة بالعيب طلاق بائن .

مادة ٩٠ — خيار الزوجة غير فورى في الأحوال التي لها بها الخيار فلها أن تؤخر الدعوى أو تتركها مدة بعد إقامتها .

مادة ٩١ — إذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق وفقا للمواد السابقة فليس للزوجة حق الخيار في الزواج الثاني .

مادة ٩٢ — إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . وإن لم يكن له مال ظاهر وكان موسرا وأصر على عدم الإنفاق طلق القاضي عليه في الحال .

مادة ٩٣ — إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة . فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا . فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها ولم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل . فإن كان بعيد الغيبة لايسهل الوصول إليه . أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .

مادة ٩٤ — إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائنا إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

مادة ٩٥ — إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يسد عذرا فرق القاضي بينهما بتطبيقه بائنة وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إعدار وضرب أجل .

مادة ٩٦ — لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحر مدة ثلاثة سنة فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعدمضي سنة من حبسه للتطيق عليه بائنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه . وللقاضي تطليقها عليه طالقة بائنة .

مادة ٩٧ — إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام

العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكيمين وقضى على الوجه المبين بالمواد (٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢) .

مادة ٩٨ — يشترط في الحكيم أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن . وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة ٩٩ — على الحكيم أن يتعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة قرارها .

مادة ١٠٠ — إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة وإن كانت الإساءة من الزوجة قررا مخالفتها على كامل المهر أو على قسم منه .

مادة ١٠١ — إذا اختلف الحكمان أمرها للقاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

مادة ١٠٢ — على الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه إن وافق الأصول المشروعة .

الباب الثالث

الفصل الأول — في أحكام العدة

مادة ١٠٣ — مدة عدة الزوجة المنكوحه بهتمد صحيح والمفترقة عن زوجها بعد الخلو بطلاق أو فسخ ثلاثة قروء كاملة إذا كانت غير حامل وغير واصلة إلى سن الإياس وإذا ادعت قبل مرور ثلاثة أشهر انقضاء عدتها فلا يقبل منها ذلك .

مادة ١٠٤ — إذا لم تر المعتدة في المدة المذكورة حيضاً أبداً أو رأته مرة أو مرتين، ثم انقطع عنها الحيض بنظر . فإن كانت وصلت سن الإياس ترتبص ثلاثة أشهر اعتباراً من وصولها إليه وإن لم تكن وصلت إليه فتعتد لسنة قربية .

مادة ١٠٥ — النسوة المنكوحات بعقد صحيح والمفترقات من أزواجهن بعد الخلو بالطلاق أو الفسخ عدتهن ثلاثة أشهر إذا كن بلغن سن الإياس .

مادة ١٠٦ — أحكام المواد السابقة جارية على النساء المدخول بهن بالنكاح الفاسد، ثم فرقن أو توفي أزواجهن .

مادة ١٠٧ — النساء المنكوحات بنكاح صحيح عدا الحوامل ممنهن إذا توفي أزواجهن يرتبصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرة أيام سواء دخل بهن أم لا .

مادة ١٠٨ المرأة المنكوحه بنكاح صحيح إذا افترت عن زوجها بالطلاق أو الفسخ أو توفي زوجها وهي حامل . عليها أن ترتبص إلى أن تضع حملها، فإذا أسقطت بنظر . فإن كان الولد مستبين الحلقة فهو كالوضع وإلا تعامل وفقاً للأحكام المحررة في المواد السابقة وحكم هذه الفقرات جار أيضاً في الحوامل المنكوحات بنكاح فاسد إذا فرقن من أزواجهن أو ماتوا عنهن .

مادة ١٠٩ — مبدأ العدة المذكورة في المواد السابقة، الطلاق أو وقع الفسخ أو وفاة الزوج ولو لم تكن الزوجة مطلقة على هذه الأحوال .

مادة ١١٠ — إذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل أن يتأكد العقد الصحيح أو الفاسد بالخلو أو الدخول لا تلزم العدة .

مادة ١١١ — إذا توفي زوج المعتدة المطلقة طلاقاً رجعياً تهدم عدة الطلاق الرجعي ويلزمها انتظار عدة الوفاء . أما إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً فلا تلزمها عدة الوفاء بل تكمل عدة الطلاق .

الفصل الثاني

في نفقة العدة

- مادة ١١٢ - على الزوج نفقة معتدته من تاريخ الطلاق .
مادة ١١٣ - ليس للمطلقة في نشوزها نفقة في عدتها .
مادة ١١٤ - ليس للمرأة التي توفي زوجها سواء أكانت حاملاً أم لا نفقة عدة .
مادة ١١٥ - تسقط النفقة إذا انقضت مدة العدة قبل أن تقدر النفقة بالقضاء أو الرضاء .
مادة ١١٦ - لا تسقط النفقة المستحقة بوفاة أحد الزوجين .

(النسب)

- مادة ١١٧ - لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد . ولا لولد زوجة أمت به بعد سنة من تاريخ غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أمت به لا أكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

(الحضانة)

- مادة ١١٨ - للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحتهما تقضى بذلك .

(المفقود)

- مادة ١١٩ - يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الملاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته ، وإذا كان الزوج غائباً في دار الحرب يفرق القاضي بينهما بعد

مرور سنة اعتبارا من رجوع الفريقين المتحاربين وأسراهم إلى بلادهم . وعلى كلتا الحالتين فالزوجة تعتد عدة الوفاة اعتبارا من تاريخ الحكم وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا :

مادة ١٢٠ — بعد الحكم بموت المفقود بالصنفة المبينة في المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

مادة ١٢١ — إذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول ، فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول .

(أحكام عامة)

مادة ١٢٢ — المراد بالسنة المنصوص عليها في المواد (٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٧) هي السنة التي عدد أيامها (٣٦٥ يوما) .

مادة ١٢٣ — يلغى كل ما يتعارض مع هذا الأمر .

مادة ١٢٤ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أميرالاي

عبد الله رفعت

الحاكم الإداري العام